



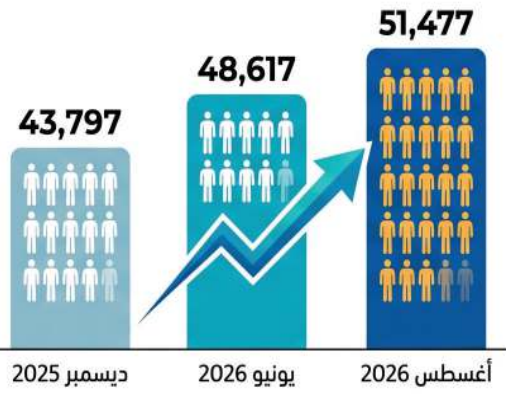
عدد الحسابات النشطة للكويتيين يرتفع إلى 51,477 حساباً خلال أول 8 أشهر من 2026

مكاسب البورصة السوقية تحفز الأموال الخاملة

قفزة في نشاط الأفراد الكويتيين في بورصة الكويت (2026)

نمو بنسبة 17.54% في حسابات الأفراد

ارتفع عدد الحسابات النشطة للكويتيين من 43,797 إلى 51,477 حساباً خلال 8 أشهر.



استحوذ شبه كامل بنسبة 92.64%

يملك الأفراد الكويتيون أكثر من 9 من 10 حسابات نشطة في البورصة.



الأفراد يقودون النشاط مقابل المؤسسات: الزيادة جاءت من الأفراد، بينما سجلت حسابات المؤسسات الكويتية تراجعاً طفيفاً.



ما هو الحساب النشط؟ هو الحساب الذي نفذ صفقة واحدة على الأقل خلال الأشهر الستة الأخيرة.

116%

تجاوزت زيادة حسابات الأفراد الكويتيين صافي الزيادة الإجمالية لجميع فئات السوق.

Gemini Notebook

قفزة الصيف الكبرى

أضاف الأفراد 2,860 حساباً نشطاً جديداً خلال شهري يوليو وأغسطس فقط.



الأنباء

116,43% من صافي زيادة الحسابات النشطة في السوق جاءت من الأفراد الكويتيين

حساباً في مايو، قبل أن تقفز إلى 48,617 حساباً في يونيو، ثم 49,675 حساباً في يوليو، وصولاً إلى 51,477 حساباً في أغسطس 2026، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الفترة التي تغطيها

أن حسابات الأفراد الكويتيين النشطة بدأت العام عند 45,027 حساباً في يناير 2026، ثم سجلت 44,754 حساباً في فبراير، 44,145 حساباً في مارس، و 46,877 حساباً في أبريل،

النشطة 486 حساباً بنهاية أغسطس مقابل 498 حساباً في ديسمبر، مما يؤكد أن الزيادة في النشاط الكويتي خلال الفترة جاءت من الأفراد وليس المؤسسات. وتظهر الحركة الشهرية

حساباً نشطاً إلى رصيدها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، لترتفع من 43,797 حساباً بنهاية ديسمبر إلى 51,477 حساباً بنهاية أغسطس، فيما بلغ عدد حسابات المؤسسات الكويتية

وتكشف الأرقام عن اتساع ملحوظ في قاعدة الأفراد الكويتيين الذين مارسوا نشاطاً فعلياً في السوق وفق تعريف الحساب النشط المعتمد في البيانات، إذ أضافت هذه الفئة 7680

حسابات الأفراد الكويتيين 116,43% من صافي الزيادة الإجمالية، وهي نسبة تتجاوز 100% نتيجة التراجع الصافي في أعداد الحسابات النشطة لدى بعض الفئات الأخرى خلال الفترة.

أحمد مغربي

تشهد بورصة الكويت اتساعاً ملحوظاً في قاعدة حسابات التداول النشطة للأفراد الكويتيين خلال عام 2026، في مؤشر يعكس زيادة النشاط الاستثماري للمواطنين في سوق الأسهم، إذ ارتفع عدد حسابات الأفراد الكويتيين المصنفة «نشطة» من 43,797 حساباً في نهاية ديسمبر 2025 إلى 51,477 حساباً في نهاية أغسطس 2026، بزيادة صافية بلغت 7,680 حساباً خلال ثمانية أشهر، ونمو 17.54%.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية أكبر عند مقارنتها بإجمالي قاعدة حسابات التداول النشطة في السوق، إذ بلغ إجمالي الحسابات النشطة لمختلف الجنسيات والفئات 55,569 حساباً في نهاية أغسطس 2026، ما يعني أن حسابات الأفراد الكويتيين وحدهم استحوذت على 92,64% من إجمالي الحسابات النشطة في السوق، أو ما يزيد على 9 حسابات من كل 10 حسابات نشطة، فيما ارتفع إجمالي الحسابات النشطة في السوق من 48,973 حساباً في نهاية ديسمبر 2025 إلى 55,569 حساباً في نهاية أغسطس 2026، بزيادة 6,596 حساباً.

واللافت أن الزيادة في حسابات الأفراد الكويتيين النشطة، والبالغة 7,680 حساباً، تجاوزت صافي الزيادة المسجلة في إجمالي الحسابات النشطة بالسوق والبالغة 6,596 حساباً خلال الفترة نفسها، إذ تعادل زيادة

8 ساعات يوفرها أسبوعياً.. ومهارات الوظائف تغير

الخليج يتصدر العالم في «ذكاء العمل».. 93% من الموظفين يستخدمونه أسبوعياً

72% من المستخدمين المنتظمين للذكاء الاصطناعي عالمياً أن المهارات المطلوبة في وظائفهم شهدت تغييراً جوهرياً، بينما قال 36% فقط إنهم تلقوا تدريباً كافياً، كما أفاد 33% فقط من موظفي الصفوف الأمامية بأن قياداتهم تتواصل معهم بوضوح بشأن استراتيجية الذكاء الاصطناعي، فيما يرى 28% فقط وجود انسجام حقيقي بين ما تعلنه القيادات وما تطبقه المؤسسات على أرض الواقع. وتكشف هذه المؤشرات أن التحدي لم يعد في مجرد إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي إلى بيئة العمل، وإنما في كيفية تحويل الوقت والإنتاجية التي توفرها إلى قيمة فعلية للمؤسسات، عبر تطوير مهارات الموظفين وإعادة تصميم سير العمل ووضع استراتيجيات وأطر حوكمة قادرة على مواكبة التحول المتسارع في طبيعة الوظائف.

يفقدان الوظائف محدودة نسبياً، إذ أعرب 28% من موظفي الصفوف الأمامية و29% من المديرين والقيادات عن قلقهم من أن يحل الذكاء الاصطناعي محلهم في وظائفهم، بما يعكس اتجاهًا إلى النظر لهذه التقنيات باعتبارها أداة لتعزيز الأداء والإنتاجية أكثر من كونها تهديداً مباشراً للوظائف. وعالمياً، يوفر 42% من موظفي الصفوف الأمامية الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي بانتظام يوم عمل كامل أو أكثر أسبوعياً، لكن 66% منهم يتلقون توجيهاً محدوداً أو لا يتلقون أي توجيه بشأن كيفية استثمار الوقت الإضافي، فيما لا يواجه أكثر من نصفهم الساعات التي يتم توفيرها إلى أعمال ذات قيمة استراتيجية.

وتبرز في المقابل فجوة بين سرعة انتشار التكنولوجيا وتأهيل العاملين لاستخدامها، إذ يرى

بصورة جوهريّة المهارات التي تتطلبها وظائفهم، كما أفاد 69% من موظفي الصفوف الأمامية و77% من المديرين والقيادات بأن استخدام هذه التقنيات زاد من شعورهم بالرضا والامتثال بأداء مهام العمل. ويتجه تأثير الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة أكثر تقدماً مع التوسع في استخدام «وكلاء الذكاء الاصطناعي»، إذ يتوقع 60% من موظفي الصفوف الأمامية و66% من المديرين والقيادات أن تتمكن هذه الأنظمة من تنفيذ ما لا يقل عن نصف مهامهم الوظيفية الحالية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وعلى المستوى العالمي، تضاعف معدل دمج وكلاء الذكاء الاصطناعي في سير العمل بأكثر من مرتين منذ عام 2025، في وقت لم نواكب فيه أطر الحوكمة التنظيمية حتى الآن سرعة التطور التقني. ورغم هذا التوسع، لا تزال المخاوف المرتبطة

المنطقة، وضرورة تطوير النماذج التنظيمية لضمان تحويل هذا التبني إلى قيمة مؤسسية مستدامة، وتظهر نتائج التقرير أن الذكاء الاصطناعي بدأ يحقق وفورات ملموسة في وقت العمل، إذ أفاد 58% من موظفي الصفوف الأمامية و67% من المديرين والقيادات بأنهم يوفرّون ما لا يقل عن 8 ساعات عمل أسبوعياً بفضل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، فيما يبلغ المتوسط العالمي لتبني هذه التقنيات بين موظفي الصفوف الأمامية 74%.

ولم تعد مكاسب الذكاء الاصطناعي مقتصرة على توفير الوقت وزيادة الإنتاجية، بل امتدت إلى تغيير المهارات المطلوبة في سوق العمل، إذ أكد 85% من موظفي الصفوف الأمامية و92% من المديرين والقيادات أن الذكاء الاصطناعي غير

كشف الإصدار الرابع لتقرير «الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل» الصادر عن «بوسطن كونسلتينغ جروب»، أن دول مجلس التعاون الخليجي تصدر دول العالم في تبني الذكاء الاصطناعي والاعتماد على تقنياته في مواقع العمل، إذ يستخدم 93% من موظفي الصفوف الأمامية في المؤسسات الخليجية، و95% من المديرين والقيادات تقنيات الذكاء الاصطناعي عدة مرات أسبوعياً على الأقل. واستند التقرير السنوي الرابع حول «الذكاء الاصطناعي في العمل 2026»، والذي أصدرته «بوسطن كونسلتينغ جروب أكس»، ذراع الاستراتيجية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى بيانات من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر، مسلطاً الضوء على تسارع تبني الذكاء الاصطناعي في

من تشديد كلمات المرور إلى «درع الاحتيال».. هكذا حصّنت الكويت أموال عملاء البنوك

عن الاحتيال المالي الإلكتروني والوقاية منه، بمشاركة البنوك ومزودي خدمات الدفع والمبتكرين في التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية، بهدف تطوير حلول مبتكرة لحماية المعاملات المالية والعملاء. وفي العام نفسه، جرى تعزيز الإطار الرقابي لحماية العملاء، كما أكد دلائل حماية عملاء البنوك المحدث في أكتوبر 2025 أن مواجهة الاحتيال المالي أصبحت جزءاً واضحاً من مسؤوليات البنوك، من بناء أنظمة رقابة داخلية فعالة ومراجعة كفاءتها بصورة مستمرة لمواكبة تغير أساليب الاحتيال، إلى جانب حماية المعلومات المالية والشخصية وتوفير أنظمة آمنة للمعاملات الإلكترونية. واستكملت منظمة الحماية تحديثاتها في ديسمبر 2025، بإصدار إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية، ليحل محل إطار الأمن السيبراني للقطاع المصرفي الصادر في 2020، بما يعكس استمرار تطوير المتطلبات الرقابية لمواجهة المخاطر المتغيرة.

وبذلك، تكشف رحلة الحماية المصرفية في الكويت عن تحول تدريجي من تأمين وسيلة دخول العميل إلى حسابه إلى بناء «سياج» متعدد الطبقات حول أمواله وبياناته ومعاملاته، يبدأ بالدخول الآمن والتحقق المتعدد، ويمتد إلى حماية البطاقات والتبويضات الفورية والأمن السيبراني إلى الأدوات المتقدمة للكشف عن الاحتيال والوقاية منه. ومع إطلاق «درع الاحتيال» والاتجاه يركز بصورة أكبر على اكتشاف محاولات الاحتيال ومنعها مبكراً، وليس الاكتفاء بالتعامل مع آثارها بعد وقوع الضرر.

الاحتيال الإلكتروني، واستمر هذا النهج خلال السنوات التالية، مع التركيز على رفع قدرة العملاء على التعرف على الأساليب الاحتيالية والتعامل الآمن مع الخدمات المصرفية الرقمية.

ومع انتشار روابط الدفع الإلكتروني، تحولت هذه الأداة إلى محور جديد ضمن إجراءات الحماية. ففي عام 2023، جرى تشديد الضوابط المنظمة لخدمة روابط الدفع الإلكتروني للعملاء الأفراد، إذ تضمنت إظهار بيانات الطرف المستفيد في كشف الحساب، وألا تتجاوز صلاحية رابط الدفع 24 ساعة، إلى جانب تحديد سقف يومية وشهري لقيمة العمليات التي يمكن تنفيذها من خلال هذه الروابط، وجاءت هذه الإجراءات للحد من المخاطر المرتبطة باستخدام روابط الدفع في تنفيذ المعاملات الإلكترونية.

وفي يونيو 2024، انتقلت الضوابط خطوة إضافية نحو تمكين العميل من معرفة تفاصيل الأموال التي سيدفعها والجهة التي ستلقاها قبل إتمام العملية، فالزيم المركزي الجهات المعنية بعرض تفاصيل عملية الدفع للعميل قبل الانتقال إلى بوابة الدفع، على أن تتضمن قيمة المبلغ واسم الطرف المستفيد والغرض من العملية، مع استيفاء موافقة العميل مسبقاً. كما ألزم بإضافة قيمة مبلغ العملية إلى رسالة رمز التحقق لمرة واحدة (OTP)، حتى يتمكن العميل من مطابقة القيمة التي تظهر في الرسالة مع العملية التي يقوم بتنفيذها. أما عام 2025، فشهد انتقال منظومة الحماية إلى مرحلة تستهدف تطوير أدوات أكثر تقدماً للكشف المبكر عن الاحتيال والوقاية منه، مع إطلاق بنك الكويت المركزي «برنامج تسريع مبادرات درع الاحتيال»، الذي يستهدف تعزيز الكشف



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

وأظهرت نتائج تطبيق الإطار أن حماية أنظمة الدفع الإلكترونية أصبحت من المحاور الأساسية للرقابة السيبرانية على القطاع، حيث أوضح تقرير الاستقرار المالي الصادر عن المركزي أن الجهات الخاضعة لرقابته عملت على الامتثال للضوابط الأمنية الواردة في الإطار خلال دورة التطبيق الأولى 2020-2021، كما حصل كامل القطاع المصرفي في عام 2021 على شهادة ISO/IEC 27001 الخاصة بإدارة أمن المعلومات، بما في ذلك «ساي-نت» و«كي-نت».

وبالتوازي مع التحسين التقني، عزز المركزي في عام 2021 خط الدفاع المرتبط بالعمل نفسه، من خلال حملة «لنكن على دراية»، التي استهدفت رفع الوعي المصرفي والمالي وحماية المجتمع من وسائل

العمل على متابعة معاملاته المصرفية واكتشاف العمليات غير المعتادة بصورة أسرع. وتتيح هذه الخدمة للعميل معرفة العمليات التي تتم على حسابه فور تنفيذها، بدلا من اكتشافها لاحقاً عند مراجعة كشف الحساب. ومع انتقال المخاطر من الاحتيال على مستوى المعاملة الواحدة إلى تهديدات إلكترونية أوسع، انتقلت الحماية في عام 2020 إلى مستوى أكثر شمولاً، بإعلان بنك الكويت المركزي الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت. واستهدف الإطار وضع منظومة متكاملة للتعامل مع المخاطر السيبرانية وتعزيز حماية أمن المعلومات في القطاع المصرفي، بما يتناسب مع التطور المتسارع للتكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية.

العملاء للتواصل مع الجهة الرقابية عند وجود مشكلة أو استفسار يتعلق بالخدمات المصرفية.

وأصدر بنك الكويت المركزي في عام 2015 دليل حماية عملاء البنوك، ليشكل إطاراً منظماً للعلاقة بين البنك والعميل، ويرسّخ مجموعة من المبادئ المرتبطة بالشفافية والسلوك المهني وحماية العميل. ولم يتوقف دور الدليل عند تنظيم معالجة بين الطرفين، إذ تطور لاحقاً ليمنح مواكبة مخاطر الاحتيال مساحة أكبر، حيث يؤكد دليل حماية العملاء مسؤولية البنوك في حماية ودائع العملاء ومخزّراتهم والأصول المالية التي تقع ضمن دائرة معاملاتهم مع البنك، من خلال أنظمة رقابة داخلية فعالة وقادرة على الحد من الاحتيال والاختلاس وإساءة استخدام الخدمات المالية.

ومع تزايد الاعتماد على البطاقات والشراء عبر الإنترنت، دخلت إجراءات الحماية مرحلة أكثر ارتباطاً بالمعاملات اليومية للعملاء. ففي عام 2017، شدد المركزي الضوابط الخاصة بالبطاقات المصرفية والشراء الإلكتروني، ومن أبرزها عدم السماح بتنفيذ العمليات عبر الهاتف أو الإنترنت إلا بعد إدخال رمز تحقق، إلى جانب تطبيق نظام 3D Secure للموافقة على عمليات الشراء عبر الإنترنت، ووضع ضوابط على المحاولات الخاطئة لإدخال الرقم السري، فضلاً عن إصدار الحماية بصورة لا تسمح باستخدامها إلا بعد تفعيلها من قبل العميل. وبذلك، أضيفت طبقات تحقق متعددة قبل السماح بإتمام العملية المصرفية.

وفي عام 2018، أضيفت أداة أخرى تجعل العميل نفسه جزءاً من منظومة المراقبة، عبر إلزام البنوك بتوفير خدمة الرسائل النصية القصيرة، بما يعزز قدرة

طارق عرابي

لم تعد حماية أموال عملاء البنوك في الكويت من الاحتيال تعتمد فقط على تحذير العميل من مشاركة بياناته المصرفية أو رمز التحقق، بل أصبحت جزءاً من منظومة رقابية وتقنية تمتد من لحظة الدخول إلى الحساب حتى تنفيذ عملية الدفع، مروراً بالبطاقات والرسائل النصية وروابط الدفع والأمن السيبراني.

وعلى مدار سنوات، تطورت هذه المنظومة بالتوازي مع تطور أساليب الاحتيال الإلكتروني، لتنتقل تدريجياً من تعزيز أمان الخدمات المصرفية إلى بناء أدوات تستهدف اكتشاف الاحتيال والوقاية منه قبل وقوعه. وبدأت هذه المنظومة مبكراً، إذ أشار بنك الكويت المركزي ضمن استعراضه للإجراءات المتخذة لحماية العملاء إلى تطبيق مبدأ الدخول المزدوج إلى المواقع الإلكترونية للبنوك والتطبيقات المرتبطة بها في عام 2009، بما وفر طبقة إضافية من الحماية من محاولات الدخول غير المصرح به إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية. ومع التوسع في استخدام الخدمات الرقمية، واصل المركزي تشديد متطلبات الحماية لتشمل مختلف مراحل تعامل العميل مع حسابه وبطاقاته وعملياته المالية. وفي عام 2011، اتسعت دائرة الحماية لتشمل حقوق العميل وآليات التعامل مع مشكلاته، من خلال إنشاء وحدات متخصصة للشكاوى لدى البنوك وشركات التمويل، بما وفر مساراً مؤسسياً للتعامل مع شكاوى العملاء ومعالجتها، وتبع ذلك في عام 2013 توفير خدمة هاتفية على مدار الساعة للاستفسارات والشكاوى والملاحظات، بما أتاح قناة مباشرة أمام